الأمم المتحدة

A/72/516

الجمعية العامة

Distr.: General
5 October 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

البند ٢٠ من جدول الأعمال

تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

موجز الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ الفعلي للخطة الحضرية الجديدة وتحديد موقع موئل الأمم المتحدة في هذا الصدد

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

أولا – مقدمة

١ – وفقا للفقرة ١٧٣ من الخطة الحضرية الجديدة (قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١)، دعا رئيس الجمعية العامة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية مدته يومان في مقر الأمم المتحدة في ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ لمناقشة التنفيذ الفعلي للخطة الحضرية الجديدة وتحديد موقع الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في هذا الصدد.

٢ – وشارك في الاجتماع ممثلون من الحكومات الوطنية والمحلية، بما في ذلك ٦ من الوزراء ونواب الوزراء و١٣ رئيس بلدية من جميع أنحاء العالم. وشارك أيضا عدد كبير من المديرين التنفيذيين ونواب المديرين التنفيذيين لكيانات الأمم المتحدة وأدلوا بكلمات في الاجتماع. وشارك كذلك ممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص بنشاط.

٣ – وتألف الاجتماع من جزء افتتاحي وأربع حلقات تحاور، وجلسة مناقشة عامة واحدة وجلسة ختامية. وخلال المناقشة العامة نظر المشاركون في ”أفضل الممارسات والتجارب الناجحة والتوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى من أجل تقييم وتعزيز فعالية موئل الأمم المتحدة“.

161017 101017 17-17534 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وشمل الاجتماع أربع حلقات تحاور بشأن المواضيع التالية: حلقة التحاور ١: تحديد موقع موئل الأمم المتحدة في التنفيذ الفعلي للخطة الحضرية الجديدة: الولاية المعيارية والتشغيلية لموئل الأمم المتحدة وعمله مع الحكومات والجهات المعنية، حلقة التحاور ٢: تحديد موقع موئل الأمم المتحدة في التنفيذ الفعلي للخطة الحضرية الجديدة: هيكل إدارة موئل الأمم المتحدة وقدراته المالية، حلقة التحاور ٣: تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة: دور منظومة الأمم المتحدة، حلقة التحاور ٤: تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة: دور التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين.

٥ - وكان معروضا على المشاركين مذكرة من الأمين العام بشأن تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى من أجل تقييم وتعزيز فعالية موئل الأمم المتحدة (A/71/1006).

ثانيا - الجزء الافتتاحي

٦ - في ٥ أيلول/سبتمبر، افتتح رئيس الجمعية العامة الاجتماع الرفيع المستوى. وخلال الجزء الافتتاحي، أدلى ببيان أيضا كل من نائب الأمين العام والمديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة.

٧ - ورحب رئيس الجمعية العامة بالمشاركين ونوه بأهمية المناقشات على مدى اليومين الماضيين في ضوء معدل التوسع الحضري غير المسبوق وما ينطوي عليه من تحديات. ورحب باعتماد الخطة الحضرية الجديدة، وقال إن على المجتمع الدولي، إذا أراد أن ينفذ بالفعل الخطة، أن ينتهز الفرص التي يتيحها التوسع الحضري، ويعزز الشراكات، ويقوم بالتوعية بالخطة الحضرية الجديدة، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتأكد من أن منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما موئل الأمم المتحدة، تحتل موقعا قويا لدعم تنفيذها.

٨ - وشكرت نائبة الأمين العام الفريق المستقل الرفيع المستوى على توصياته، وقالت إن الأمين العام قد أحاط علما بالتوصيات، وأنه سوف يضع استراتيجية عملية لكفالة أن يكون موئل الأمم المتحدة مهيئا لتحقيق الغرض المنشود. وشددت على أهمية المدن في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، وذكرت في هذا السياق، أن موئل الأمم المتحدة يجب أن يقوم بدور قيادي في ضمان أن تكون الخبرة الحضرية قوية على نطاق جميع كيانات الأمم المتحدة، وشددت على الحاجة إلى الاتساق والتعاون في مجال العمل الحضري الذي تقوم به الأمم المتحدة. وأعربت عن تأييدها لتوصية الفريق بتحسين تنسيق المكاتب الإقليمية التابعة لموئل الأمم المتحدة مع اللجان الإقليمية وأن على موئل الأمم المتحدة أن يركز في آن واحد على ألا يتخلف أحد عن الركب وعلى اتباع نهج إقليمي. ولئن أقرّت بأن الأمم المتحدة ليست مهيأة في الوقت الراهن لتحقيق الغرض المنشود، فقد أكدت على ضرورة أن تضطلع بدور قيادي في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسائل الحضرية وموئل الأمم المتحدة. وأعربت في خاتمة بيانها عن أملها في أن يتمخض هذا الاجتماع عن توصيات ملموسة وتوافق في الآراء من أجل تحديد مسار جديد للتوسع الحضري المستدام ولكي تنجح منظومة الأمم المتحدة وموئل الأمم المتحدة في قيادة عملية تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

٩ - وشكر المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة أعضاء الفريق على عملهم وقال إنه يعتبر تقريرهم مفيدا لتعزيز موئل الأمم المتحدة. وذكر أن هذا الاجتماع فرصة للتوصل إلى توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة، وشدد على الحاجة إلى الالتزام السياسي وعلى الخبرة التقنية والفنية من أجل تنفيذ

الخطة الحضرية الجديدة. وقال إن موئل الأمم المتحدة قد خضع بالفعل للإصلاح، مما أسفر عن برنامج استراتيجي أكثر تركيزا وأصغر حجما يخدم الجهات المستفيدة في مختلف أنحاء العالم بشكل أفضل، وشدد على الحاجة إلى مزيد من الاستقرار المالي من أجل تعزيز موئل الأمم المتحدة. وقال إن تعزيز موئل الأمم المتحدة من شأنه أن يسهم في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين في مجال التحضر والتنمية.

عرض التقييم الذي قام به الفريق المستقل الرفيع المستوى من أجل تقييم وتعزيز فعالية موئل الأمم المتحدة.

١٠ - أوضح أمين الأراضي الزراعية، والتنمية الحضرية في المكسيك والرئيس المشارك للفريق، روساريو روبليس، المنهجية التي استخدمها الفريق في تقييمه، وأشار إلى طلب الأمين العام بأن يكون الفريق جريئا وذو عقلية تحويلية وإصلاحية. وكررت التأكيد على توصية الفريق الأولى التي دعا فيها إلى إنقاذ موئل الأمم المتحدة والعمل على استقراره وتعزيزه وإلى توسيع نطاق عمله المعياري مع التركيز على مسألة ''عدم تخلف أي أحد عن الركب''. وشددت على أنه ينبغي لموئل الأمم المتحدة أن يعزز الدفاع عن المسائل الحضرية ويعالج الجانب غير الرسمي ويعزز بناء الشراكات.

١١ - وأشاد رئيس منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، رئيس رابطة الحكم المحلي في جنوب أفريقيا والرئيس المشارك للفريق، مبهو باكس تاو، بزميله الرئيس المشارك وبأعضاء الفريق لما أبدوه من تفان والتزام. وأشار إلى توصية الفريق التي دعا فيها إلى إنشاء آلية تنسيق متعددة الوكالات، آلية الأمم المتحدة للاستدامة الحضرية، التي من شأنها أن تكمل عمل موئل الأمم المتحدة، وإضفاء الطابع الرسمي على دور الحكومات المحلية في موئل الأمم المتحدة من خلال اللجنة المقترحة للحكومات المحلية، ولجنة أصحاب المصلحة.

١٢ - وأكد كلا الرئيسين المشاركين على الحاجة إلى التحول إلى نهج إقليمي، وتجنب الإفراط في تبسيط الانقسام الريفي/الحضري. وذكرا أن لموئل الأمم المتحدة دور هام في التشجيع على وضع خطة للتنمية الحضرية المستدامة. وتحدثا أيضا عن إضفاء الطابع العالمي على المسألة الحضرية وزيادة المشاركة على الصعيد المحلي.

ثالثا - المناقشة العامة

١٣ - في ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر، عُقدت جلسة مناقشة عامة لمناقشة أفضل الممارسات والتجارب الناجحة والتوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى. وخلال المناقشة العامة، أدلى ببيانات ممثلو الدول الأعضاء والمجموعات التالية: تشيكيا، وإكوادور (نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين) وجنوب أفريقيا، وبربادوس، والجمهورية الدومينيكية، بولندا، وجيبوتي (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وملديف (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، والسلفادور (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي، وسنغافورة، واليابان، وألمانيا، والهند، والصين، وسلوفاكيا، وإيطاليا، وكينيا، والأرجنتين، وغواتيمالا، والمكسيك، وكابو فيردي، وفرنسا، وألبانيا، وكولومبيا، وإثيوبيا، الفلبين، وإكوادور، والبرازيل، وإسبانيا، وأوغندا، وتايلند، والجمهورية العربية السورية، وأفغانستان، وزامبيا، ونيبال، وجمهورية كوريا، وتوغو، وصربيا، ومصر، والسنغال، والنرويج، ونيجيريا، وكندا، وفنلندا. وأدلى ببيانات أيضا المراقب عن الكرسي الرسولي، واللجنة الدولية

للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وكلية لندن الجامعية، والفريق الاستشاري المعني بالقضايا الجنسانية، والاتحاد العقاري الدولي، ومؤسسة أفينا، والجمعية الدولية لمخططي المدن والأقاليم، والمجموعة الرئيسية للأطفال والشباب، وممثلي الحكومات المحلية، بما في ذلك رئيس بلدية دي موان (Des Moines)، الولايات المتحدة؛ ورئيس بلدية مدينة صوريا، إسبانيا؛ ورئيس بلدية مدينة بينانغ، ماليزيا؛ وممثل مكتب رئيس بلدية مدينة مونتريال، كندا.

ألف – تعليق عام

١٤ – رحب المشاركون بالخطة الحضرية الجديدة، وأشاروا إلى تجديد الدول الأعضاء التزامها بدعم تنفيذها الكامل ومتابعتها واستعراضها. وشددوا أيضا على الحاجة إلى زيادة أوجه التآزر والروابط بين الخطة الحضرية الجديدة، وخطة عام ٢٠٣٠، واتفاق باريس، وخطة عمل أديس أبابا وإطار سنداي.

١٥ – وأعرب المشاركون عن تقديرهم للعمل الذي أنجزه موئل الأمم المتحدة حتى الآن، واتفقوا على ضرورة المحافظة على موئل الأمم المتحدة وتحقيق استقراره والتعجيل بتعزيزه. ومع ذلك، شدد المشاركون على الحاجة المتزايدة إلى تعزيز الحوكمة، وتحسين الإدارة المالية، والزيادة في مستوى الكفاءة، وزيادة الشفافية والمساءلة في موئل الأمم المتحدة حتى يكون مهيأ لتحقيق الغرض المنشود من أجل تيسير التنفيذ الفعلي للخطة الحضرية الجديدة.

١٦ – وأشاد المشاركون بالفريق المستقل الرفيع المستوى على عمله الدؤوب، لا سيما في ضوء الفترة الزمنية القصيرة المتاحة له، ورحب بعض المشاركين بتقرير الفريق الذي يصلح أن يكون أساسا لتحسين عمل موئل الأمم المتحدة. وشكر المشاركون أيضا الفريق على تحديد التحديات الحاسمة التي تؤثر على المساءلة في موئل الأمم المتحدة وعلى كفاءته ومدى فعاليته. ومن بين التوصيات التي رحب بها المشاركون التحول المفاهيمي إلى اعتماد نهج يغلب عليه الطابع الإقليمي وتعزيز روابط المنظمة مع المدن والحكومات المحلية.

١٧ – وفيما يتعلق ببقية توصيات الفريق، أعرب العديد من المشاركين عن رأي مفاده أنه بالنظر إلى ضيق الوقت المتاح للفريق، فإن بعض التوصيات تتطلب مزيدا من المناقشة، بما في ذلك اقتراح إنشاء آلية الأمم المتحدة للاستدامة الحضرية، ومجلس السياسات، ولجنة الحكومات المحلية ولجنة الجهات المعنية، فضلا عن المقترحات التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء انقسام بين الأعمال المعيارية والتشغيلية لموئل الأمم المتحدة. وركز المشاركون أيضا على الافتقار إلى الوضوح بشأن الآثار المالية التي تنطوي عليها بعض التوصيات.

١٨ – ورأى بعض المشاركين أن الفريق لم يُمنح الوقت الكافي لإجراء تقييم شامل لجميع جوانب الفقرتين ١٧٢ و ١٧٣ في الخطة الحضرية الجديدة والآثار المترتبة على التوصيات الواردة فيها. ولذلك أشار المشاركون على المنظمة بتوخي الحذر في اتخاذ القرارات على أساس التقرير حتى يتسنى فهم الآثار المترتبة على ذلك فهما كاملا، بمشاركة الدول الأعضاء وموافقتها الكاملتين.

١٩ – وأعربت إحدى الممثلات عن قلقها إزاء انخفاض عدد الحاضرين في الاجتماع لمناقشة تقرير الفريق، لا سيما على المستوى الوزاري. وأضافت قائلة إنه من المثير للقلق أن الاجتماع سيناقش توصيات الفريق، ولكن ليس الاختلالات وأوجه القصور في عمل موئل الأمم المتحدة التي عثر عليها

الفريق. وأعرب مشاركون آخرون عن قلقهم بسبب عدم توفر البيانات التي استرشد بها الفريق في إعداد تقريره، مشيرين إلى عدم كفاية عدد المجيبين والردود والمواقع التي زارها والمؤلفات التي اطّلع عليها. وقال ممثل آخر إن الفريق قدم توصيات خارج نطاق اختصاصه، ولا سيما اقتراحه إنشاء هيئات إضافية.

٢٠ - ولاحظ أحد الممثلين أن إصلاح موئل الأمم المتحدة ينبغي أن يكون إصلاحا تطوريا وليس ثوريا، وأنه ينبغي التركيز على تحسين عمل الهياكل القائمة، بدلا من إنشاء برامج ومنظمات موازية. وأوصى بالتركيز على تطوير المساءلة في موئل الأمم المتحدة؛ وأشار ممثل آخر إلى أنه ينبغي إجراء مراجعة شاملة لحسابات الوكالة في غضون سنتين.

٢١ - وشددت إحدى الممثلات على أهمية وضع موئل الأمم المتحدة في أفضل مسار ممكن، وقالت إنه ينبغي التركيز على الكيفية التي يمكن بها توجيهه على أفضل وجه. وأشارت إلى أن الفريق قد قدم عموما اقتراحات جيدة ولكن بعضها يتعارض مع الإصلاحات المقترح إدخالها على المنظمة. وطلبت إلى الأمانة أن تقدم توضيحات بشأن مهام الوكالة وأدوارها، وشددت على المهمة الجسيمة مهمة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

٢٢ - وذكر أحد الوفود أن الفريق أشار إلى المخاطر الكبيرة الناجمة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، واقترح معالجة هذه الشواغل.

باء - آلية الأمم المتحدة للاستدامة الحضرية

٢٣ - أسفرت التوصيات المتعلقة بإنشاء آلية الأمم المتحدة للاستدامة الحضرية عن مناقشات كثيرة. وطرح الممثلون أسئلة تتعلق بميزانية الآلية المقترحة والرقابة عليها، وأعربوا عن تحفظاتهم بشأن إنشائها، منوهين إلى أنها ستؤدي إلى إضفاء الطابع المركزي على المهام في نيويورك بدلاً من الطابع اللامركزي، الأمر الذي لا يتسق مع الجهود الرامية إلى ضمان أن تكون الأمم المتحدة مهيأة للنهوض بالدور المنوط بها في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ورأوا أن إنشاء آلية الأمم المتحدة للاستدامة الحضرية من شأنه أن يضعف موئل الأمم المتحدة، وأن يحدث لبساً وتداخلاً بين دور الآلية ودور الموئل. وشددوا على أن القدرات المؤسسية والمعيارية والتنفيذية للموئل ينبغي أن تستخدم كنقطة انطلاق لأي آلية تنسيق من هذا القبيل. وأشار بعض المشاركين إلى أن آلية التنسيق المذكورة لن تكون ضرورية إذا كانت جميع المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة متسقة في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. واقترح أحد الممثلين أن تشترك الآلية، إن أمكن، في المقر مع الموئل، إن لم تدمج فيه.

٢٤ - ورأى الممثلون أن آلية الأمم المتحدة للاستدامة الحضرية لا تشبه آلية الأمم المتحدة للمياه، لأن الأخيرة أنشئت في ظل عدم وجود أي كيان للحفاظ على موارد المياه واستخدامها استخداماً مستداماً داخل منظومة الأمم المتحدة، في حين أن هناك كياناً معنياً بالتوسع الحضري قائم بالفعل، ألا وهو موئل الأمم المتحدة. وأشار وفد آخر إلى أن آلية الأمم المتحدة للمياه ليست مثالا جيداً يُحتذى به، إذ وُصفت بأنها آلية غير فعالة. وأشير أيضاً إلى أن اقتراح إنشاء نظام مدن الأمم المتحدة في مؤتمر الموئل الثالث، وهي فكرة مماثلة لآلية الأمم المتحدة للاستدامة الحضرية، قد طُرح بالفعل ورفضته الدول الأعضاء.

٢٥ - واقترح بعض الممثلين أنه بدلا من إنشاء آلية الأمم المتحدة للاستدامة الحضرية، ينبغي تعزيز بعض الآليات القائمة مثل مكتب نيويورك التابع لموئل الأمم المتحدة، وأن بإمكان المكتب أن يؤدي

وظيفة التنسيق بين موئل الأمم المتحدة وكيانات الأمم المتحدة. واقترح أحد الممثلين إمكانية الاستفادة من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أو مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق كمنتدى للتنسيق في مجال التوسع الحضري المستدام. واقترح أحد المتحدثين أن ينصب التركيز على وضع مبادئ توجيهية واضحة ومحددة بشأن التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة، ولا سيما في أثناء حالات الأزمات، بدلاً من إنشاء كيانات جديدة.

٢٦ - ومع ذلك، اتفق جميع المشاركين على ضرورة تعزيز التنسيق والاتساق على مستوى منظومة الأمم المتحدة وسائر شركاء التنمية في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

جيم - إدارة موئل الأمم المتحدة

٢٧ - فيما يتعلق بالهيكل الإداري الذي اقترحه الفريق، أشار المشاركون إلى الحاجة إلى مزيد من التفكير في المسألة. ورأى عدة ممثلين أن الهيكل الإداري المقترح معقد وعديم الكفاءة ومكلف، وأنه لا يسهم في تعزيز موئل الأمم المتحدة.

٢٨ - وقد استحسنت بعض الدول الأعضاء الاقتراح الداعي إلى الأخذ بنظام العضوية العالمية في الموئل، من خلال إنشاء جمعية لآلية الأمم المتحدة للاستدامة الحضرية. ورأى البعض أن هذا الإجراء من شأنه أن يزيد من فعالية المنظمة وكفاءتها، فضلاً عن أنه سيؤدي إلى مزيد من الإجراءات التي تتسم بمزيد من الانفتاح والمشاركة والشفافية. بيد أن بعض المتحدثين رأوا أن هذا التدبير سيعود بنتائج سلبية، مثل ارتفاع التكاليف وزيادة مستوى البيروقراطية، من بين أمور أخرى. ومع ذلك، أشار آخرون إلى ضرورة ضمان مشاركة الأعضاء الحاليين بمجلس الإدارة أولاً قبل مناقشة العضوية العالمية. وأضاف عدة ممثلين أنه ينبغي تعزيز مجلس الإدارة، وأشار البعض إلى أن تقرير الفريق خال من أي توصيات للزيادة في وتيرة اجتماعات مجلس الإدارة، واقترح آخرون أن يعقد منتدى رئيسي سنوياً. وأيد ممثلون آخرون الاقتراح الداعي إلى زيادة مستوى مشاركة السلطات المحلية وسائر الجهات صاحبة المصلحة في إدارة المنظمة. وأشار أحد المتحدثين إلى أنه وإن كان يؤيد فكرة إنشاء جمعية لآلية الأمم المتحدة للاستدامة الحضرية ذات عضوية عالمية، فإنه لا يوافق على فكرة أن تجتمع الجمعية في نيروبي ونيويورك، واقترح بدلا من ذلك أن تجتمع في نيروبي فقط.

٢٩ - وطُرح رأي آخر مفاده أنه ينبغي تعزيز مجلس الإدارة وتحليل اقتراح إنشاء مجلس السياسات بمزيد من التفصيل. ورحب بعض الوفود بالاقتراح الداعي إلى إنشاء مجلس للسياسات، في حين عارضه البعض الآخر. وطلب عدة مشاركين إيضاحات بشأن العلاقات بين الهيئات المقترحة، وبشأن مزايا وعيوب العناصر المقترحة، بما في ذلك العضوية العالمية، ومجلس السياسات، ولجنة الممثلين الدائمين. ورحبوا بضمان اتساق التغييرات المقترحة مع الإصلاح الشامل لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وأشار بعض الممثلين إلى أن أحد الخيارات المتاحة التي يمكن النظر فيها هو إنشاء آلية توجيهية فعالة ذات هيكل تنظيمي أصغر، من قبيل مجلس استشاري أو مجلس إدارة على غرار الهيكل التنظيمي للصناديق والبرامج الأخرى. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه على الرغم من ضرورة تعزيز فعالية موئل الأمم المتحدة وخضوعه للمساءلة أمام الدول الأعضاء، ينبغي تجنب زيادة البيروقراطية.

٣٠ - ورحب بعض الوفود بالتوصية الصادرة عن الفريق بكفالة دعم وجود موظفي موئل الأمم المتحدة، ولا سيما كبار الموظفين، في نيويورك من أجل تحسين التنسيق وبناء علاقات أوثق مع كيانات

الأمم المتحدة الموجودة هناك. بيد أن أحد الوفود لم يوضح الكيفية التي سيؤدي بها ذلك الإجراء إلى تعزيز التنسيق في الواقع. ولم يؤيد أحد الوفود الاقتراح الداعي إلى تعزيز موظفي الموئل في نيويورك أو نيروبي، نظراً للتحديات المالية التي يواجهها موئل الأمم المتحدة.

٣١ - وأعرب أحد المتحدثين عن تأييده الاقتراح الداعي إلى نقل المكاتب الإقليمية للموئل إلى المدن التي توجد فيها مقار اللجان الاقتصادية الإقليمية. غير أن بعض المتحدثين قالوا إنهم لا يرون فائدة من ذلك، وطلبوا زيادة النظر في هذا الاقتراح. وشدد أحد المندوبين على الحاجة إلى تعزيز التعاون بين البلدان ومكاتب الاتصال التابعة لموئل الأمم المتحدة والمكاتب الإقليمية الأخرى التابعة لكيانات الأمم المتحدة. واقترح أحد المتحدثين إنشاء مكتب إقليمي للموئل في منطقة البلقان.

٣٢ - وذكر أحد المتحدثين أن مستقبل موئل الأمم المتحدة يتوقف على القيادة الجيدة، وطلب إلى الأمين العام والدول الأعضاء المساهمة في عملية البحث عن الشخص الأكثر كفاءة لقيادة المنظمة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

دال - ولاية موئل الأمم المتحدة

٣٣ - أعرب المشاركون عن آراء متباينة إزاء توصيات الفريق المتعلقة بالعمل المعياري والتنفيذي لموئل الأمم المتحدة، بما في ذلك اقتراح حد أقصى للتمويل الذي خُصص للعمل التنفيذي. ورحب بعض الممثلين بالتأكيد على تجديد التزام الموئل بمهمته المعيارية، وأشاروا إلى أن انخفاض المساهمات قد دفع الوكالة إلى التركيز على الأعمال التنفيذية الممولة من المساهمات المخصصة. ووافق بعض الممثلين على الاقتراح الداعي إلى الحد من التمويل المخصص للأعمال التنفيذية، ودعوا، بالإضافة إلى ذلك، إلى أن توخي الدول الأعضاء المزيد من الشفافية في استخدام هذا التمويل.

٣٤ - ومع ذلك، شدد ممثلون آخرون على أن الأنشطة التنفيذية تمثل جزءاً حيوياً من الولاية العامة لموئل الأمم المتحدة، أي أن مهامه المعيارية لا يمكن أداؤها إلا إذا اقترنت بفهم واضح للحقائق على أرض الواقع. وأعربوا عن رأي مفاده أن الأعمال التنفيذية للموئل مهمة في تحديد وإعداد حلول محددة السياق للمسائل المتعلقة بالمستوطنات البشرية ومن ثمة فإن وضع حد أقصى للتمويل المخصص للأعمال التنفيذية ليس بالفكرة المثالية.

٣٥ - وأعرب أحد الوفود عن اعتقاده أن قصر أعمال المنظمة عن العمل المعياري من شأنه أن يقلل بصورة جذريةً من قدرتها على تلبية الاحتياجات على الصعيدين الوطني والمحلي. ولذلك ينبغي أن يركز موئل الأمم المتحدة على الأعمال المعيارية والتنفيذية على حد سواء وذلك استجابة للطلب الوطني. واقترح وفد آخر أن يُتبع نهج ذو طابع استراتيجي وبرنامجي أكثر لإدارة المشاريع في إطار الأموال المخصصة حتى يتسنى الزيادة في قيمتها ومساهماتها المعيارية إلى أقصى حد ممكن، وذلك بدلاً من فرض الحد الأقصى المقترح.

٣٦ - وأعرب أحد المتحدثين عن تأييده التوصية الداعية إلى أن يكون التركيز الأساسي للموئل على التخطيط والتصميم الحضريين، والسياسات الحضرية الوطنية، والطابع غير الرسمي والاستبعاد. وشدد متحدث آخر على ضرورة عدم إغفال الإسكان والأراضي والنهوض بالأحياء الفقيرة وتمويل البلديات. ولما كانت العديد من الحكومات المحلية في البلدان النامية في حاجة ماسة إلى الإيرادات على الصعيدين

المحلي والوطني، فإن الحكمة تقتضي السماح لموئل الأمم المتحدة بمواصلة العمل على تمويل البلديات في إطار الاقتصاد الحضري.

٣٧ - وحدد المشاركون أيضًا المهام التالية التي ينبغي أن تشكل جزءاً من ولاية المنظمة: متابعة واستعراض تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة؛ والتنسيق فيما بين الوكالات؛ وتوليد المعرفة ونشرها؛ والدعوة وبناء القدرات؛ وجمع البيانات وتحليلها.

هاء - القدرات المالية لموئل الأمم المتحدة والشراكات

٣٨ - اتفق المتحدثون على أن الافتقار إلى التمويل المستقر والمتوقع لموئل الأمم المتحدة يشكل عقبة تعوق قدرة المنظمة على تنفيذ ولايتها. واتفق الممثلون على ضرورة وجود مجموعة من تدابير الإنقاذ المالي العاجلة من الميزانية العادية للأمم المتحدة من أجل إنقاذ الموئل وتحقيق استقراره وتعزيزه على نحو سريع. واتفقوا أيضاً على أن على الدول الأعضاء تعمل على كفالة الاستدامة والقدرة على التنبؤ بالتبرعات التي تقدمها إلى الموئل وزيادة الاعتمادات المخصصة للموئل في ميزانية الأمم المتحدة. ومع ذلك، ففي حين اتفق المشاركون على الحاجة إلى مصادر تمويل مبتكرة، وزيادة التمويل من الميزانية العادية والتبرعات، فقد حذروا من فرض أي أعباء إضافية على كاهل البلدان النامية وطلبوا من الفريق مزيداً من المعلومات في هذا الصدد.

٣٩ - وأعرب المشاركون عن تأييدهم لدعوة الفريق إلى الزيادة في حجم التمويل المقدم إلى المنظمة. وأشار أحد الوفود إلى إمكانية دراسة توسيع قاعدة الجهات المانحة بغرض تعبئة الموارد، ورحب في هذا الصدد بتوصية الفريق الداعية إلى وضع خطة استراتيجية للتمويل. واقترح أيضاً دراسة الكيفية التي يمكن بها إشراك الدول والجهات من غير الدول، بما في ذلك القطاع الخاص والجماعات المحلية، دون تقويض الدور المركزي للحكومات. ورحب وفد آخر بالتوصية الداعية إلى استكشاف طرائق تمويل جديدة لتأمين المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء، وأشار الوفد في هذا الصدد إلى إنشاء مجموعة أصدقاء تمويل أهداف التنمية المستدامة، الذي يسعى إلى الإفراج عن مصادر تمويل جديدة. وأيد أحد الممثلين فكرة إنشاء مجموعة تضم الدول الأعضاء لصياغة اقتراحات لتمويل الاحتياجات الأساسية للموئل قبل النظر في قرار الجمعية العامة بشأن تعزيز الموئل.

٤٠ - وأعربت بعض الوفود عن الشعور المتنامي بأن موئل الأمم المتحدة يجب أن يحظى بالثقة المتزايدة للدول الأعضاء وبأن التغييرات في ذلك الاتجاه يجب أن تتواءم وتتسق بالكامل مع الجهود الأوسع نطاقاً الرامية إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ككل. وتم التأكيد في هذا السياق على أن الموئل يجب أن يكون قادراً على أن يوضح ميزته النسبية مقارنة بكيانات الأمم المتحدة الأخرى وأن يقدم رؤى واقعية لكيفية التعاون مع تلك الكيانات. وينبغي أن يضاعف الموئل جهوده الإصلاحية الداخلية الرامية إلى زيادة الكفاءة والشفافية عن طريق تحسين إجراءات التوثيق والإبلاغ والموافقة على المشاريع وإدارتها.

٤١ - وأعربت متحدثة عن اعتقادها أنه لا حاجة إلى إنشاء صندوق استئماني عالمي، الأمر الذي سيؤدي في رأيها إلى تشتيت هيكل موئل الأمم المتحدة.

٤٢ - وشدد أحد المتكلمين على أهمية الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية وإتاحتها بالكامل من أجل تعزيز موئل الأمم المتحدة والكيانات الأخرى، وذلك في ضوء الحاجة الماسة إلى الموارد المالية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٣ - ورحب المتحدثون بالتوصيات الداعية إلى تعزيز علاقات موئل الأمم المتحدة مع الحكومات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وكذلك مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى. بيد أن أحد المتحدثين شدد على الحاجة إلى مواصلة مناقشة التوصية الخاصة بإنشاء لجنة أصحاب المصلحة.

واو - أفضل الممارسات والتجارب الناجحة

٤٤ - عرضت عدة دول أعضاء أفضل الممارسات والتجارب الناجحة والتحديات التي تواجهها في بلدانها فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وأشارت بلدان كثيرة إلى اعتمادها خططا واستراتيجيات وسياسات وتشريعات حضرية، في إطار جهودها التنفيذية. ولفت أحد الوفود الانتباه إلى خطر الإرهاب على التنمية الحضرية، والذي ينبغي رصده من خلال موئل الأمم المتحدة. وأشار وفد آخر إلى الفقر وثغرات الاستثمار وضعف القدرة التقنية باعتبارها أهم التحديات التي تواجهها بلاده في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وشدد على أن النهج المنعزلة والتي تناسب جميع الحالات لا يمكن إلا أن تضرّ البنية التحتية والخدمات الحضرية المتردية بالفعل في بلده.

٤٥ - وقال متحدثون آخرون إن البلدان تعمل بالفعل على تحقيق رؤية الخطة الحضرية الجديدة، كما يتجسد ذلك من خلال اعتمادها خططاً حضرية خاصة بكل منطقة وبكل بلد وما يتصل بذلك من تشريعات. وبغية تعزيز التنمية الحضرية المستدامة بالاشتراك مع الشركاء العالميين، اقترح المتحدثون معالجة عدم المساواة الحضرية، مع التركيز في الوقت ذاته على الاحتياجات الخاصة للأشخاص والمجموعات التي تعاني من حالات التهميش والضعف. وإذ شددوا على ضرورة إحداث تغيير كبير في وضع السياسات داخل المناطق الحضرية ولصالحها، فقد دعوا إلى تجديد الالتزام بتعزيز قدرة الحكومات دون الوطنية والمحلية في جميع جوانب الإدارة.

٤٦ - وأكد عدة ممثلين على أن التنمية الحضرية المستدامة تمثل عنصراً مهماً من عناصر خطة عام ٢٠٣٠ وأشاروا إلى الحاجة إلى تخطيط حجم المدن وتصميمها، فضلاً عن تحسين البنية التحتية. وشدد المشاركون أيضاً على الحاجة إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، يشمل الحق في التنمية والمنظور الجنساني، في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

زاي - المراقبون وأصحاب المصلحة

٤٧ - شدد المراقب عن الكرسي الرسولي على أن العديد من التحديات التي تواجهها الأسرة يمكن أن تتفاقم في المدن الكبرى، وعلى ضرورة أن تبذل كل الجهود الممكنة في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة للتأكد من أن الأسر تتمتع بحقوقها الأساسية. وقال إن هناك حاجة إلى إنشاء وحماية أماكن مجتمعية ومعالم مرئية ومشاهد حضرية تبعث في نفوس السكان الحضريين الشعور بالانتماء داخل المدينة.

٤٨ - ورحب ممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية باعتراف الفريق بالطابع الحضري المتزايد للنزاع المسلح، وبالأثر العميق الناشئ عن تدمير الهياكل الأساسية المدنية في البرنامج الإنمائي للمدينة وفي توفير الخدمات الأساسية. وشدد على ضرورة أن تدعم الخطة الحضرية الجديدة التخطيط الحضري المعاصر،

وتوفير الخدمات ملائمة في سياق النزاعات المسلحة والأزمات، والحد من آثار التشريد القسري في السياقات الحضرية.

٤٩ - ورحب ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر باعتراف الفريق بالروابط المعقدة بين الفقر وعدم المساواة والاستبعاد وإضفاء الطابع الحضري على الكوارث والأزمات. كما رحب الاتحاد الدولي باقتراح الفريق بأن الصلات القائمة بين التنمية والعمل الإنساني تستحق مزيدا من الاهتمام، مشددا على ضرورة أن تكون السلطات والمجتمعات المحلية في صميم الجهود المبذولة لمنع الصدمات والضغوط الاستثنائية أو اليومية والتخفيف من حدتها ومواجهتها والتعافي منها.

٥٠ - وسلط ممثلو السلطات المحلية الضوء على أن الحكومات المحلية ضرورية من أجل دعم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وشدد رئيس بلدية صوريا على الحاجة إلى تعميم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتأكد من إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ودعا رئيس بلدية دي موين الأمين العام إلى أن يدرج في مقترحاته الإصلاحية فصلا مكرسا لمشاركة أصحاب المصلحة في الأمم المتحدة. ودعت رئيس بلدية بينانغ ليس فحسب إلى زيادة نفوذ الحكومات المحلية بل إلى نقل السلطة إلى المواطنين أيضا. وشددت أيضا على ضرورة اعتماد تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الحكم المحلي. وشدد ممثل مكتب رئيس بلدية مونتريال على أهمية إدماج الخطة الحضرية الجديدة في جدول أعمال الأمم المتحدة بطريقة شاملة، وبناء الشراكات فيما بين الحكومات الوطنية والسلطات المحلية والمدن في مجال تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

٥١ - وشدد ممثل منسق الفريق الاستشاري المعني بالقضايا الجنسانية على ضرورة الإصغاء إلى صوت المرأة، وإشراكها على نحو مجد في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. غير أنه ينبغي أن يتسع هذا المجال ليشمل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية والمهاجرين واللاجئين والمسنين والشعوب الأصلية.

٥٢ - وسلطت ممثلة الاتحاد العقاري الدولي الضوء على مبادرة ازدهار المدن، التي وضعها موئل الأمم المتحدة لرصد تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على الصعيد المحلي، بوصفها أداة مفيدة جدا. وأعربت عن اقتناعها بأن المؤسسات التجارية والصناعية ستثبت أنها شريكا أساسيا في تحديد المبادرات وتحقيق نتائج إيجابية قوية، وكذلك في تسويق استراتيجية التنمية المستدامة، مما يؤدي إلى زيادة التمويل.

٥٣ - وقال ممثل جامعة يونيفيرسيتي كوليدج لندن إن هناك حاجة إلى بناء القدرات في مجال العلوم الحضرية، واقترح إنشاء آلية للتفاعل بين العلوم والسياسات.

٥٤ - وقال ممثل مؤسسة أفينا إن الخطة الحضرية الجديدة تتيح فرصة فريدة للتشجيع على زيادة مشاركة الوكالات الخيرية بصورة متكاملة في عملية التنمية الحضرية. وأضاف قائلا إن المؤسسات لديها القدرة على وضع نماذج ابتكارية للحلول التجريبية، وتبادل أفضل الممارسات، والدعوة إلى تحسين السياسات العامة. وثمة حاجة إلى تعزيز جهود التنسيق وربطها مع آليات التمويل، بالاستفادة من الخبرة المكتسبة من طرائق التمويل الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة.

٥٥ - وقال ممثل الجمعية الدولية لمخططي المدن والأقاليم إن مسؤولي المستوطنات البشرية والتنمية الحضرية يدعون إلى إبرام صفقة حضرية عالمية جديدة، وإقامة تحالفات جديدة للمدن. وعلى الرغم من اعترافهم بقيمة مؤشر ازدهار المدن، أكدوا أيضا على دور بناء رأس المال البشري والاجتماعي لتنفيذ

خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ودعوا المنتدى الحضري العالمي إلى أن يصبح ساحة عالمية لأصحاب المصلحة في التنمية الحضرية.

٥٦ - واقترحت ممثلة المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب إنشاء فريق عمل مشترك بين الوكالات بشأن التنمية الحضرية المستدامة، يشترك في رئاسته كل من موئل الأمم المتحدة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، من أجل الجمع بين كيانات الأمم المتحدة لتجنب عزلتها وتعزيز فعاليتها. وأعربت عن قلقها البالغ إزاء تكوين لجنة أصحاب المصلحة، مشيرة إلى أن مجرد الإشارة إلى أصحاب المصلحة لا يضمن حيزا مؤسسيا والمشاركة على أساس الحقوق. وينبغي لموئل الأمم المتحدة أن ييسر وضع إطار لتنظيم ورصد تأثير القطاع الخاص على حقوق الإنسان والحماية البيئية والتقدم الاجتماعي.

رابعا - حلقات النقاش

الحلقة ١: تحديد موقع موئل الأمم المتحدة في التنفيذ الفعلي للخطة الحضرية الجديدة: الولاية المعيارية والتشغيلية لموئل الأمم المتحدة، و عمله مع الحكومات وأصحاب المصلحة

٥٧ - ركزت حلقة التحاور الأولى على الولاية المعيارية والتشغيلية لموئل الأمم المتحدة، وعمله مع الحكومات وأصحاب المصلحة. وأدار المناقشة مانيش بابنا، نائب الرئيس التنفيذي والمدير العام لمعهد الموارد العالمية. وتألف فريق المحاورين من أعضاء الفريق المستقل الرفيع المستوى التالية أسماؤهم: روساريو روبليس، الرئيس المشارك للفريق؛ وفرانتيشيك روزيتشيكا، الممثل الدائم السابق لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة؛ وبونستو سيكاتل، عضو البرلمان عن دائرة كاشا نيك الانتخابية في ليسوتو.

٥٨ - وتكلمت احدى أعضاء الفريق بالتفصيل عن موضوع التحول المقترح إلى نهج إقليمي المثار في تقرير الفريق. وأشارت إلى أن النهج الإقليمي يتعلق بكامل ''الإقليم'' وليست المناطق الحضرية أو الريفية فحسب، مضيفة أن هذا النهج يشمل مختلف مستويات الحكم.

٥٩ - وأشار الفريق إلى أهمية العمل المعياري الذي يضطلع به موئل الأمم المتحدة، وأهمية الربط بين الجوانب المعيارية والتنفيذية. وأشار إلى ضرورة أن يقود العمل المعياري أنشطة المنظمة، وإلى أن القواعد والمعايير استندت، بدورها، إلى الدروس المستخلصة من الأعمال التنفيذية للمنظمة. ولهذا فإنه من المهم تحسين جودة كلا الجانبين.

٦٠ - وأضافت احدى المشاركات قائلة إنه يلزم توسيع نطاق ولاية المنظمة كي تأخذ في الاعتبار نمو مناطق المدن الكبرى. وشددت على ضرورة أن يتغير موئل الأمم المتحدة من اتباع نهج رد الفعل إلى النهج الاستباقي، وأن يكون لدي الموئل مقترحات جاهزة بشأن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة. غير أن ذلك لا يعني إهمال الجانب التشغيلي من عمله.

٦١ - وقال مشارك آخر إن الخطة الحضرية الجديدة ستعالج مشاكل التحضر، بما في ذلك الاكتظاظ والأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية. ورأى الفريق، مع ذلك، أن الموئل لا يمكن أن يكون الجهة الوحيدة المنسقة لجدول الأعمال. وبالنظر إلى الطابع الشامل للخطة، فإنه يلزم إدماجها في عمل منظومة الأمم المتحدة. وبالنظر إلى الدعم الذي يقدمه الموئل إلى الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال التوجيهات والأدوات المتاحة في هذا المجال، رأى الفريق أن الموئل يقوم بدور

قيادي في التخطيط الحضري، واللامركزية والحوكمة، وبخاصة في تلبية احتياجات الفئات الضعيفة في المناطق الحضرية والقطاع غير الرسمي.

٦٢ - وخلال المحاورة، طرح ممثلو الدول الأعضاء التالية أسئلة وقدموا تعليقات: المكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية، والهند، والاتحاد الروسي.

٦٣ - وأشاد أحد الممثلين بالفريق لاقتراحه التحول إلى نهج حضري يمكن أن يقود المناقشة على المستوى المحلي والمستويات الأخرى في تنفيذ خطة التنمية المستدامة. وأثنى أيضا على الفريق لعمله ذي الطابع الشامل الذي أدى إلى القضاء على ظاهرة الانعزال. وردا على ذلك، قال أحد الخبراء إنه رغم عدم كسر العزلة بعد، سيواصل الفريق تشجيع الاتصال الأفقي داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وفيما بينها.

٦٤ - وقالت احدى الممثلات إن بلدها يوافق على الكثير مما ورد في التقرير، إلا أنها طلبت توضيحات بشأن المهام والأدوار والمسؤوليات المحددة للموئل، وأضافت قائلة إن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة مهمة جسيمة لا يقدر عليها كيان واحد. وأضافت أنه ينبغي أن ترتبط الأعمال التشغيلية والمعيارية للوكالة ارتباطا واضحا، وأوصت بأن تواصل عملها الناجح في الجمع بين الحكومات الوطنية والمحلية والمجتمع المدني.

٦٥ - وقال أحد المشاركين إن العمل المعياري والتنفيذي الذي يؤديه الموئل ينبغي أن يكون متكاملا ومتآزرا. وقال أيضا إنه ينبغي تسجيل التنوع المتزايد في المدن، وإدماجه في السياسات المقبلة، وتقاسمه مع البلدان الأخرى. وأقر بالحاجة إلى اتباع نهج إقليمي.

٦٦ - وقال أحد الممثلين إن بلده يوافق على الاستنتاج الذي خلص إليه الفريق بشأن ضرورة اضطلاع السلطات المحلية بمزيد من المسؤوليات. وقال، مع ذلك، إنه ليس من الواضح كيف يمكن أن يتحقق هذا الهدف، مؤكدا ضرورة أن يعمل الموئل مع ممثلي السلطات الوطنية. وقال إن مهمته تتمثل في تهيئة الظروف المؤاتية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وردا على ذلك، قالت احدى أعضاء الفريق إن القرار المتخذ لتخصيص الموارد للحكومات المحلية ومنحها السلطات يتوقف على كل بلد من البلدان. وتسعى الأمم المتحدة إلى إشراك الجميع وأن تعمل مع أصحاب المصلحة الآخرين. وعمل الموئل، من جانبه، مع الدول على الصعيد الوطني، ومع الحكومات المحلية بصورة غير رسمية. وذكرت أن التنسيق على الصعيد المحلي ينبغي أن يكون جزءا من الهيكل الرسمي، بالنظر إلى إجراء التشريعات والتخطيط على هذا المستوى.

٦٧ - وطرح ممثلو المجتمع المدني أسئلة بشأن الأدوات والموارد اللازمة من أجل توفير إرشادات معيارية للدول عن الكيفية التي يمكن بها للموئل أن ييسر تمكين الحكومات المحلية في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، والكيفية التي يمكن بها تطوير العلاقة بين الدول والحكومات المحلية من أجل هذا الغرض.

٦٨ - وقال أحد الخبراء إنه ينبغي تمكين الحكومات المحلية، وشدد على الحاجة إلى إنشاء آليات لمشاركتها في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك زيادة مشاركة المواطنين.

٦٩ - وقال خبير آخر إن الفريق قد استرشد بدور الموئل بوصفه منظمة حكومية دولية، فضلا عن الشمولية والتنوع. وعلى الرغم من أن الفريق يحترم دور الحكومات الوطنية، يلزم إنشاء منتدى للمشاركة

النشطة وتبادل الخبرات مع السلطات المحلية والمدن. وقال إن النهج المعياري ليس ''نهجا واحدا يناسب الجميع''، بل إنه ضروري لأخذ التنوع في الاعتبار.

الحلقة ٢: تحديد موقع موئل الأمم المتحدة في التنفيذ الفعلي للخطة الحضرية الجديدة: هيكل إدارة موئل الأمم المتحدة و قدراته المالية

٧٠ - ركزت حلقة التحاور الثانية على هيكل إدارة موئل الأمم المتحدة وقدراته المالية. وأدار المناقشة مانيش بابنا. وتألف فريق المحاورين من أعضاء الفريق المستقل الرفيع المستوى التالية أسماؤهم: مبو باركس تاو، الرئيس المشارك للفريق؛ وديان تريانسيا دجاني، الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة؛ وبيتر كاثورب، المهندس المعماري، والمصمم والمخطط العمراني والعضو المؤسس لحزب المؤتمر من أجل التحضر الجديد؛ وشيلا باتل، مؤسسة ومديرة جمعية تطوير مراكز الموارد في المنطقة.

٧١ - وأوضح أعضاء الفريق الكيفية التي أمكن بها للفريق المستقل الرفيع المستوى إنشاء هيكل لإدارة الموئل من شأنه أن يعزز الخطة الحضرية الجديدة. وأشار أحد الأعضاء إلى أنه، خلافا لبعض الانتقادات الصادرة عقب صدور التقرير، لم يكن الهيكل المقترح مفرط التعقيد، بل يمثل بدلا من ذلك، علاقة بسيطة جدا من الجمعية العامة إلى مجلس السياسات، وهو الذي تمت التوصية بإضافته لكفالة إدماج جميع الأطراف المهتمة في أنشطة الموئل. وما زالت لجنة الممثلين الدائمين قائمة، حتى تتمكن الدول الأعضاء من التفاعل مباشرة مع المنظمة.

٧٢ - وأكد المشاركون على اقتراح الفريق الداعي إلى إقرار العضوية العالمية للموئل، التي أوضحوا أنها سوف تعزز الشفافية والتواصل. ومن شأنها أيضا أن تعزز الملكية والانتماء فيما بين البلدان، مما يؤمل أن يؤدي إلى زيادة في التبرعات. وأشار أحد المشاركين إلى أن الأخذ بالعضوية العالمية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد أدى إلى زيادة في التبرعات المخصصة.

٧٣ - وخلال المحاورة، طرح ممثلو الدول الأعضاء التالية أسماؤها أسئلة وقدموا تعليقات: الولايات المتحدة الأمريكية، وكولومبيا، والاتحاد الروسي، وفنلندا، وبوتسوانا، وإثيوبيا.

٧٤ - وأعربت إحدى الممثلات عن رأي مفاده أن العضوية العالمية ستزيد من إضعاف المنظمة، وليس تقويتها. وسألت عما إذا كانت الزيادة في المساهمات المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ترتبط بالفعل بالعمل بنظام العضوية العالمية. وبينما أعرب ممثل آخر عن تأييده لإضفاء الطابع العالمي على البرنامج، لاحظ أن التحول إلى العضوية العالمية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد كشف عن عدد من التحديات.

٧٥ - وفيما يتعلق بإنشاء آلية الأمم المتحدة للاستدامة الحضرية، رأى أحد الممثلين ضرورة تحسين الهيكل الحالي للموئل، بدلا من إنشاء هياكل إدارية موازية. واقترح ممثل آخر، يرى أيضا أن إنشاء هيكل تنسيقي جديد قد لا يكون أفضل السبل للمضي قدما، اقترح أن يجرى تحليل مقارن لتحديد سبل تعزيز التنسيق بين الوكالات في إطار الهياكل القائمة. وطلب أحد الوفود توضيحا بشأن نوع العلاقة المتوخاة بين آلية الأمم المتحدة للاستدامة الحضرية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتساءل عما إذا كان الفريق قد نظر في المثال الذي قدمه فريق إدارة البيئة في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتساءل أحد الوفود عن السبب الداعي إلى اقتراح إنشاء آلية الأمم المتحدة للاستدامة الحضرية في نيويورك بدلا من نيروبي، إذا كان الغرض هو تعزيز التنسيق.

٧٦ - وأوضح المشاركون في حلقة التحاور أن آلية الاستدامة الحضرية لم يقصد بها أن تكون هيئة منافسة أو بديلة بل أن تكون هيئة منسقة؛ وسيظل موئل الأمم المتحدة هو الكيان التشغيلي الرئيسي. وسيكون الكيان الموجود في نيويورك قادرا على التنسيق بسرعة وسهولة مع سائر كيانات الأمم المتحدة، بالنظر إلى أن معظم هذه الكيانات لديها تمثيل في نيويورك.

٧٧ - وفي ضوء الحاجة الماسة إلى الموارد والتمويل المحدود المتاح، أشار محاور إلى أن الموئل ينبغي أن يجذب التبرعات باستمرار. ويمكن أن تؤدي الزيادة في الشفافية وإمكانية التنبؤ في المنظمة إلى تعزيز ثقة أصحاب المصلحة فيها. ولذلك اقترح الفريق المستقل الرفيع المستوى وضع حد أقصى لمقدار الأموال الأساسية التي تنفق على الملاك الوظيفي والتكاليف الإدارية الأخرى، وأوصى بوضع حد أقصى محدد للتمويل المخصص من الدول الأعضاء الموجه إلى العمل التشغيلي.

٧٨ - وأشار أحد المشاركين إلى أن التحضر يمكن أن يتيح بعض السبل الأكثر فعالية من حيث التكلفة لحل المشاكل المتعددة، لأن استراتيجية واحدة يمكن أن تعالج العديد من المسائل. وإذا أمكن توضيح ذلك، سيكون الناس مستعدون للاستثمار. ولإجراء التغيير لا بد من توفير الأموال والتوصل إلى توافق في الآراء، ويتم التوصل إلى توافق في الآراء عندما يرى العديد من الجهات الفاعلة المختلفة أن ذلك التغير يخدم مصالحها. وفي ضوء عالمية العضوية ووجود هيئة تنسيقية مثل آلية الاستدامة الحضرية، يمكن الحصول على التمويل ليس فقط من الدول الأعضاء بل من المؤسسات في جميع أنحاء العالم أيضا.

٧٩ - وشددت مشاركة أخرى على ضرورة التوصل إلى فهم أفضل للتحديات والتعقيدات الناشئة عن التحضر اليوم، مما يساعد على الحد من التكاليف في المستقبل. وسلطت الضوء على إمكانية إنتاج أشكال جديدة من الاستثمارات الكبيرة مع إشراك العديد من الأفراد، مشيرة إلى أن الأمم المتحدة أمامها فرصة لوضع بروتوكولات يمكن التوصل من خلالها إلى توافق في الآراء في هذا الشأن.

حلقة التحاور ٣: تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة: دور منظومة الأمم المتحدة

٨٠ - ركزت حلقة التحاور الثالثة على دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة. وأدارت المناقشة المديرة التنفيذية المعنية بالسياسات، في مؤسسة الأمم المتحدة، مين ثو فام. وتألف الفريق من المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، غريت فاريمو؛ والأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، توماس غاس؛ ومدير البرنامج الإنمائي المساعد ومدير مكتب السياسات ودعم البرامج، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجدي مارتينيس - سليمان؛ ونائبة المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة، آيسا داسيرا؛ ونائب الرئيس الأول لشؤون خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والعلاقات مع الأمم المتحدة، والشراكات، في مجموعة البنك الدولي، محمود محيي الدين؛ ونائبة مديرة مكتب نيويورك لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، غْرَين أوهارا.

٨١ - واستهل أعضاء الفريق النقاش بتقديم ملخص لأدوار منظمات كل منهم في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة. ويسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التنمية المحلية والحوكمة من خلال العمل على زيادة قدرات الإدارات المحلية على تقديم الخدمات وتعزيز ازدهار الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل وضمان شرعية الانتخابات المحلية. وتوفر إدارة الشؤون الاقتصادية

والاجتماعية التحليلات والإحصاءات والتوقعات المتعلقة بالتوسع الحضري وتؤدي دورا هاما في دعم الدول الأعضاء في عملية الاستعراض الحكومي الدولي لخطة عام ٢٠٣٠. وتركز مجموعة البنك الدولي على تحديد الثغرات في مجال التمويل ووضع أطر السياسات العامة وتوفير البيانات والمساعدة التقنية وبناء القدرات على نحو كاف. ويتمثل دور مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في بناء الهياكل الأساسية عن طريق إشراك المتعاقدين المحليين واليد العاملة. وتؤدي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دورا في الجوانب الإنمائية للخطة الحضرية الجديدة، ولا سيما في مواجهة الواقع الجديد للتشرد. وبالتعاون مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعمل موئل الأمم المتحدة على إنشاء صندوق استئماني لدعم تمويل التوسع الحضري.

٨٢ - وقال أحد المشاركين في حلقة التحاور إنه ينبغي اعتبار التوسع الحضري أداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإن الخطة الحضرية الجديدة هي أداة لتحقيق تنمية شاملة للجميع وآمنة ومستدامة. وإنه ينبغي للأمم المتحدة ألا تنقذ الأرواح فحسب، بل أن تزرع البذور أيضا لتمكين الاستجابة الإنسانية من الانتقال بأمان إلى المبادرات الإنمائية، الأمر الذي يتطلب اتباع نهج منسق على نطاق الوكالات. وأضاف قائلا إنه ينبغي تقاسم الدراية التحليلية والفنية الموضوعية مع الدول الأعضاء بُغية تحديد المشاكل المطروحة في المدن والطريقة المثلى للتعامل معها، وينبغي في الوقت نفسه وضع سياسات لإطلاق عنان الطاقات الكامنة في المدن.

٨٣ - وأُشير إلى أن القرارات المتعلقة بالهياكل الأساسية لها تداعيات طويلة الأجل. فالهياكل الأساسية المتينة ضرورية لتحقيق النمو وتعزيز القدرة على الصمود، ورغم أن الاستثمار فيها، قد يكون باهظ التكلفة في البداية، فأنه يخفض من التكاليف المتكبدة مدى الحياة ويقلل من الخسائر في الأرواح. وفي ضوء حالات اللجوء التي طال أمدها، لا بد من توظيف الاستراتيجيات الإنمائية في بداية الأزمات.

٨٤ - وفيما يتعلق بالتعاون والتنسيق، أوصى أحد المشاركين في الحلقة بأن تنظر منظومة الأمم المتحدة إلى المدن والمستوطنات الحضرية كي تستلهم منها سبل العمل بطريقة مترابطة وتنفذ الالتزامات على الصعيد المحلي. وشدد مشارك آخر على وجوب معالجة مسألة الشؤون المالية للبلديات بصورة صحيحة، مشيرا إلى أن مجموعة البنك الدولي حددت ١٩ مصدر دخل محتمل للبلديات، ومع ذلك فلا يُستخدم منها عادة سوى مصدران فقط. وجرى التشديد على أهمية المشتريات العامة في توسيع نطاق التنمية المستدامة. وشجع أحد المشاركين على زيادة بحث إمكانيات العمل مع القطاع الخاص، لا سيما وأن العديد من المستثمرين من القطاع الخاص أعربوا عن التزامهم الراسخ بتحقيق مستقبل مستدام.

٨٥ - وشدد ممثل عن المنظمة الدولية للهجرة على أن الخطة الحضرية الجديدة تُقرّ بأن المهاجرين واللاجئين جزء من المدينة وتعاملهم جميعا كأصحاب حقوق بغض النظر عن مركزهم كمهاجرين. وقال ممثل عن برنامج الأغذية العالمي إن البرنامج سيبدأ بتنفيذ سياسة حضرية جديدة، مصممة بهدف تعزيز الشراكات. وأشار ممثل عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن المكتب نظم مؤخرا، بالاشتراك مع موئل الأمم المتحدة وحكومة كندا، اجتماعا لفريق من الخبراء لتناول قضايا الفساد والعدالة والجريمة الحضرية والأمن في المدن. ودعا ممثل عن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى بذل جهود جريئة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني على الصعيدين الوطني والمحلي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والخطة الحضرية الجديدة.

٨٦ - وأشارت إحدى المندوبات إلى إطار التنمية الحضرية المتكامل، الذي يجمع بين الحكومات المحلية والوكالات الحكومية المسؤولة عن النقل والمياه والتخطيط الحضري، بوصفه مثالا إيجابيا على التنسيق الجاري في بلدها. وتساءلت عن سبب عدم الحضور الوكالات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على نحو منسق في الميدان، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٨٧ - وسألت مديرة الحوار أعضاء الفريق عما إذا كان النموذج الحالي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية ملائما للوفاء بالغرض المنشود فيما يتعلق بإنجاز الخطة الحضرية الجديدة وخطة عام ٢٠٣٠ وعن أفضل السبل الكفيلة بتعزيز أوجه التآزر على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٨٨ - وأشار عدة مشاركين إلى ضرورة تحديد هدف مشترك لتحسين التنسيق والعمل مباشرة مع الجهات الفاعلة المحلية بهدف إيجاد الحلول. وحذر أحد المشاركين من الإصرار على تطبيق آلية حوكمة وحيدة غير مرنة. ورأى مشارك آخر أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تبرهن على المزيد من الشفافية والمساءلة في جهودها التنسيقية، وينبغي أن تحسن دورها بوصفها جهة تستشيرها الدول الأعضاء. وأُعرب عن رأي آخر مفاده أن وضع المدن والمستوطنات الحضرية في صميم جدول أعمال الأمم المتحدة يجب أن يكون هو هدف أي آلية تنسيق تُنشأ على الصعيد العالمي. وأشار أحد المشاركين إلى أن الخطة الحضرية الجديدة توضح أدوار الحكومات الوطنية والمحلية التي يجب أن تدعم السياسات الحضرية الوطنية بموجبها التخطيط الحضري على مستوى المدن ويجب أن تكون الحكومات المحلية قادرة على التفاوض استراتيجيا مع الحكومات الوطنية.

حلقة النقاش ٤: تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة: دور التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين

٨٩ - ركزت حلقة التحاور الرابعة على دور التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة. وأدار المناقشة رئيس مكتب رئيس الجمعية العامة، توماس أنكرْ كريستنسن. وتألف فريق النقاش من الممثلين التالين عن الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة: عمدة مدريد، مانويلا كارمينا؛ ورئيسة الجمعية العامة للشركاء، أوجيني بيرش؛ ومدير المعهد الهندي للمستوطنات البشرية، أرومار ريفي؛ والرئيس العالمي لقطاع المدن في شركة برايس ووترهاوس كوبرز وعضو في مجلس المستقبل العالمي المعني بالمدن التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، حازم جلال؛ ونائبة الرئيس الأولى للتسويق والاتصالات والشؤون العامة لمجموعة روكوول، ميريلا فيتالي؛ والمديرة التنفيذية لرابطة المواطنين من أجل حقوق الإنسان في الأرجنتين، ماريا خوسيه لوبرتينو.

٩٠ - وبدأ المشاركون في حلقة التحاور الجلسة بالإشارة إلى أهمية مشاركة أصحاب المصلحة وتعاونهم في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة. وأضافوا أن الشراكات يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في وضع السياسات وإيجاد الحلول من أجل تحقيق التحضر المستدام.

٩١ - وأشاروا إلى الدور المحوري للتنفيذ والتحديات المرتبطة به، ووصف أحد المشاركين في الحلقة ذلك بـ ”خطة تريليون دولار“. وأضاف قائلا إن التنفيذ سيعتمد على المواطنين والمؤسسات التجارية والحكومات المحلية والوطنية. وذكر أن موئل الأمم المتحدة لم يعد المنظمة الوحيدة التي تنفذ الهدف ١١ من بين مجموعة أخرى من أهداف التنمية المستدامة؛ وأن المطلوب هو تنفيذ متكامل على الصعيد المحلي مدعوما بسلطة الحكومات الوطنية. ويتطلب ذلك أن تتّبع الأمم المتحدة طريقة جديدة في العمل، فضلا

عن وضع ترتيبات مالية جديدة. وفيما يتعلق بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، أضاف مشارك آخر أنه ينبغي إشراك القطاع الخاص في مرحلة مبكرة من عملية التخطيط. وتحدث عدة مشاركين عن ضرورة الاستفادة من كفاءة القطاع الخاص ودرايته، وأشار مشارك آخر إلى الدور الذي يضطلع به عُمَد المدن بوصفهم ممثلين عن المواطنين ويتكلمون نيابة عنهم.

٩٢ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، أشار العديد من الممثلين إلى أهمية إدراج المنظور الجنساني في التوسع الحضري وأهمية مشاركة المرأة في الجمعيات لكفالة تسليط الأضواء على الشواغل الجنسانية. وشددوا على الأهمية الحيوية لمشاركة المرأة والمجتمع المدني.

٩٣ - ورأى أحد الممثلين عن إحدى الحكومات المحلية أنه لا بد أن يكون السكان المحليون شركاء في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

٩٤ - وأقر ممثل آخر عن المجتمع المدني بدور الأشخاص ذوي الإعاقة ليس بوصفهم متلقين للخدمات فحسب، بل كمساهمين رئيسيين أيضا في تنفيذ الخطة وأهداف التنمية المستدامة. وأضاف قائلا إن الفرصة سانحة الآن لإحداث تغيير في العقليات وتشجيع الإدماج. وردا على ذلك، تحدث أحد المشاركين في حلقة التحاور عن التغيير الحاصل في الهياكل الأساسية والعقليات فيما يتعلق بالتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في سوتشي، في الاتحاد الروسي، وريو دي جانيرو، في البرازيل، في إطار الإعداد للألعاب الأولمبية. وقال إنه ليس من الضروري مع ذلك تنظيم حدث كبير حتى يحدث مثل هذا التغيير، مضيفا أنه ينبغي وضع التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة منذ البداية.

٩٥ - وأثناء المناقشة التحاورية، أثار ممثلو الدول الأعضاء التالية تساؤلات وأبدوا تعليقات: سنغافورة، وقطر، والفلبين، والجمهورية الدومينيكية.

٩٦ - وقدم ممثل آخر وصفا للشراكة القائمة بين بلده وموئل الأمم المتحدة الهادفة إلى تنفيذ برامج تنمية القدرات في بلدان أخرى بغية تحقيق الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة.

٩٧ - وشرح ممثل آخر التحديات التي يواجهها بلده في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتحدث عن أنشطة جمعية الهلال الأحمر في بلده، وهي منظمة تعمل مباشرة مع المجتمعات المحلية.

٩٨ - ووصف أحد المشاركين تجربة بلده خلال الإعصار المداري هايان التي برهنت على ضرورة التعاون بين الحكومات الوطنية والمحلية.

٩٩ - وتحدث أحد الوفود عن ''ثقافة المدينة'' و ''الحق في المدينة''، متسائلا عن السبل الكفيلة بإدماجهما في عمليات التخطيط. ورد أحد المشاركين أن هذين المفهومين لم يُدرجا حتى الآن في الهيكل القانوني وأن موئل الأمم المتحدة يؤدي دورا حاسما في هذا الصدد.

١٠٠ - وشدد أحد الممثلين عن المجتمع المدني على أنه ينبغي إشراك الشباب في المناقشات وتساءل عن طرق تدريبهم كي يصبحوا عوامل تغيير.

١٠١ - وردا على التساؤلات والتعليقات، لاحظ المشاركون في حلقة التحاور أن جميع الآراء تؤكد على ضرورة إنشاء منتديات لأصحاب المصلحة المتعددين، وهو ما من شأنه أن يكسر أطواق العزلة والجمع بين الناس من أجل تمثيل مصالحهم. وقال أحد المشاركين إن إصلاح موئل الأمم المتحدة أمر ضروري، في سياق الأمم المتحدة، وكذلك الحال بالنسبة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وأقرّ بأهمية

الشراكات بين المستويات المتعددة للحكومة، وأثار في الوقت نفسه مسألة تقاسم القدرات والتمويل والتمثيل السياسي.

١٠٢ - وقالت إحدى المشاركات إن من الأهمية بمكان أن تُوفر الأمم المتحدة حيزا للحوار والتبادل، يكون في شكل آلية تتيح لجميع أصحاب المصلحة امكانية العمل معا. وأضافت قائلة إن الآليات القائمة لا تزال مع ذلك ملائمة، وذكرت كمثال عليها معاهدات حقوق الإنسان الدولية وضرورة تصديق الدول عليها.

خامسا - الجزء الختامي

١٠٣ - قال رئيس الجمعية العامة، في ملاحظاته الختامية، إن من الواضح من المناقشات أن الدول الأعضاء مُجْمِعة على ضمان إسهام موئل الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة برمتها في النهوض بالتحضر المستدام بفعالية وكفاءة. ومع ذلك، فمن الواضح أيضا أن عددا من التوصيات الواردة في تقرير الفريق ستتطلب المزيد من المناقشة والبحث. ولاحظ أن السنة الثانية من أهداف التنمية المستدامة تشارف على نهايتها وأن الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في حاجة إلى دعم من الأمم المتحدة في الجهود التي يبذلونها في تنفيذ تلك الأهداف، وشجع الجميع على المضي قُدُما انطلاقا من روح الشمولية وعالمية الهدف، وعلى العمل معا من أجل التوصل إلى توافق الآراء المطلوب للحفاظ على الزخم المستمر.

سادسا - الأنشطة الجانبية

١٠٤ - نُظِّم نشاطان جانبيان على هامش الاجتماع. واستضاف رئيس الجمعية العامة مأدبة غداء دعا لها رؤساء بلديات المدن من مختلف أنحاء العالم ركزوا فيها على مناقشة دور المدن في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والخطة الحضرية الجديدة.

١٠٥ - ونظمت فرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية والجمعية العامة للشركاء مشاورة مع أصحاب المصلحة بشأن تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى.